الجامعة المغربية: إرث الماضي وتحديات المستقبل

عبد الحي المودن
جامعة محمد الخامس-أكدال، الرباط
حاوره محمد الصغير جنجار

في جوابه على أسئلة «المدرسة المغربية»، يتعرض الأستاذ عبد الحي المودن لمجموعة من القضايا الكبرى المتصلة بمسار الجامعة المغربية منذ نشأتها غداة الاستقلال، ومن ثم، فهو يوضح الظروف التاريخية التي تحكمت في ظهورها وتطورها، الوظائف والمهام المتنوعة التي أنيطت بها، موقعها من المنافسة الدولية القائمة اليوم، وقدرتها على رفع تحديات الحاضر والمساهمة في بناء مجتمع المعرفة.

عبد الحي المودن حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ميشغان، آن أربور، الولايات المتحدة الأمريكية (1987). اشتغل بالتدريس في جامعة محمد الخامس بالرباط منذ سنة 1978، حيث تخصص في العلوم السياسية والسوسيولوجيا السياسية، والعلاقات الدولية، وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أسس ويشرف أكاديميا على «مركز تواصل الثقافات» بالرباط منذ 1995، الذي يقدم تكوينا متخصصا لطلبة الجامعات الأمريكية. كما أسس المجلة الإلكترونية «رباط الكتب» التي تهتم بالنشر والكتاب. عمل عضوا بهيئة الإنصاف والمصالحة (2004-2005)، كما أنه عضو بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ 2006، ويعمل عضوا بالهيئات العلمية لمجموعة من المجلات الأكاديمية الوطنية والدولية.

نشر عبد الحي المودن مجموعة من الدراسات في مجلات وطنية ودولية حول النخب السياسية وقضايا الديمقراطية والتحديث السياسي. كما أصدر روايتين هما «فراق طنجة» (1996) و«خطبة الوداع» (2003) التي نالت جائزة المغرب للكتاب لسنة 2004.

مفهوم الجامعة المغربية : نريد بداية أن نعرف ما هو المفهوم الذي قامت عليه الجامعة المغربية غداة الاستقلال ؟ وهل تطور هذا المفهوم خلال الخمسين سنة الأخيرة ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي التطورات الأساسية التي عرفها، وما هي العوامل التي ساهمت في ذلك التطور ؟

المقررون غداة الاستقلال، كانت تحدوهم الرغبة في التحرر من السيطرة الفرنسية عن طريق المغربة التدريجية للأطر التي كانت الدولة وإداراتها في حاجة إليها. لقد تمكن التعليم الجامعي من أن يحقق مغربة الأطر بنسبة كاملة منذ منتصف السبعينات وفي جميع المستويات (التعليم بجميع شعبه، الإدارة العمومية بجميع مستوياتها، الميادين العلمية بما فيها الطب والهندسة...)، وقد ساهمت في هذه المغربة كل من الجامعة المغربية، والجامعات الأجنبية، ولاسيما منها الفرنسية، التي تخرجت منها أفواج من المغاربة. في مرحلة لاحقة، وبعد تزايد عدد خريجي الجامعات المغربية، وأيضا بعد تنوع التخصصات التي تحتاجها الوظيفة العمومية، أصبحت الجامعة المغربية هي المصدر الأساسي، وإن لم يكن الوحيد، في مد المؤسسات العمومية بالأطر.

لكن الرغبة في الاستقلال بقيت محصورة بشكل أساسي في مسألة المغربة، واقتصرت الجامعة المغربية في جوانب أخرى على اتباع التقاليد الجامعية الفرنسية، بحكم أن الجناح الأكثر تأثيرا من أطر ومقرري دولة الاستقلال لم يكونوا يسعون، أو يرغبون، أو يستطيعون أن يقودوا قطيعة مع التراث الفرنسي على المستوى الثقافي بشكل خاص، أو على المستوى الاقتصادي والسياسي بشكل أعم. يمكن قراءة تاريخ الجامعة المغربية منذ الاستقلال إلى اليوم من هذا المنظور، منظور كونها ظلت طيلة الخمسين سنة تعمل على أن تتأقلم مع المتطلبات السوسيولوجية والمعرفية الجديدة، مستلهمة تصوراتها من التجارب الفرنسية بشكل كبير. بقي هذا التوجه سائدا، بالرغم من تعريب التعليم في مستويات الابتدائي والثانوي، وبالرغم من بعض الانفتاح على تجارب بيداغوجية لدول أخرى مثل كندا الفرانكوفونية، أو على الولايات المتحدة في حالة جامعة الأخوين.

استلهام التجربة الفرنسية لا يعني نقل فكرة الجامعة بحذافيرها بحكم تخلف الاقتصاد المغربي، وبحكم السياقات السياسية التي تطورت فيها الجامعة المغربية. لكن التنظيم الإداري للجامعة، وعلاقتها بالدولة المركزية، وبنيات البرامج التعليمية، بما فيها عناوين

المقررات المدرّسة كما تصورها المقررون المغاربة، كانت متأثرة بشكل واضح بفرنسا. بعد تجربة دامت حوالي خمسين سنة، أتصور أن هذه الخيارات كانت تنبع انطلاقا من حسابات براغماتية بسبب صعوبة تطبيق خيارات بديلة، ومن كونها جاءت أيضا نتيجة التنشئة الاجتماعية للمقررين، والتي منعتهم، وما تزال، من الانفتاح على تجارب وتقاليد جامعية أخرى عبر العالم.

هوية وتاريخ الجامعة المغربية : نعرف أن المؤسسة الجامعية نشأت في أوروبا النهضة من قلب الحقل الكنسي التقليدي، وتطورت تدريجيا لترتبط بحركة الفكر العقلاني والعلمي النقدي، الرامي إلى الاستقلال عن المؤسسات والفكر الديني. بينما خضع تاريخ الجامعة المغربية الحديثة لمسار تاريخي مغاير قد تكون ساهمت في تشكله القطيعة التي أحدثتها الحماية في نظامنا التعليمي. كيف تقرؤون تاريخ المؤسسة الجامعية المغربية الحديثة ؟ وإلى أي حد يمكن تفسير ما آلت إليه اليوم في ضوء تاريخ المغرب الحديث ؟

علاقة الجامعة المغربية بالدين لا تخرج عن السياق المذكور أعلاه، وهو استلهام الجامعة المغربية لفكرتها ليس من التجارب الأوربية والعالمية المتنوعة في هذا الباب، ولكن من التجربة الفرنسية بالأساس. الجامعة المغربية نشأت بداية بمثابة امتداد للتعليم الفرنسي المنفصل بشكل كبير عن تقاليد التعليم المحلي في معظم التخصصات، مع استثناءات محدودة في حالة قانون الأحوال الشخصية أو الدراسات الإسلامية. في باقي المجالات، عاش التعليم الجامعي في المغرب قطيعة حقيقية مع التراث الديني. هذه القطيعة على المستوى الأكاديمي كانت تعكس نسبيا أحد خصائص التمايز السياسي بين التيار الحداثي والتيار المحافظ، حيث كانت الجامعة، حتى بداية الثمانينات، تشكل معقل اليسار العلماني بامتياز. إلا أن التيار المحافظ لم يكن يقتصر على التيار الديني، بل بدأت تتعزز صفوفه في الإدارات ومنذ بداية الستينات بالتقنوقراط غير اليساريين أصلا، أو الذين فضلوا الانفصال عن اليسار، من خريجي كليات الطب ومدارس الهندسة العليا والعلوم البحتة. لم تكن مكونات التيار المحافظ منسجمة على المستوى الفكري، ولكن طبيعة النظام السياسي في فترة الحسن الثاني، بل وشخصية الملك نفسه، كانت هي التي تجسد وتفرض الانسجام بين هذين المكونين المتناقضين على مستوى التكوين الجامعي والفكري. تغيرت هذه المعادلة منذ الثمانينات مع البروز ثم التنامي المتواصل للأصولية الدينية باعتبارها حركة سياسية وتيارا فكريا. في الجامعة، لم يقتصر تأثير الأصولية على شعب الدراسات الإسلامية، بل تعداه

ليهُم التخصصات العلمية البحتة، وميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية. من جهة أخرى، فإن الظاهرة الأصولية أصبحت تشكل أحد مواضيع الاهتمام الرئيسية انطلاقا من المقاربات المنهجية والأطروحات النظرية لحقول العلوم الاجتماعية والإنسانية. عوض المواجهة التي سادت منذ مطلع الاستقلال بين التحالف المحافظ الديني-التقنوقراطي، من جهة، والتيار اليساري العلماني، برزت مواجهة جديدة بين التيار الأصولي والتيار الحداثي الذي لم يعد مقتصرا على اليسار. لقد شكلت الجامعة ومقرراتها وبرامجها الفضاءات الرئيسية لهذه المواجهة الفكرية والسياسية. لكن الفاعل الرئيسي الذي سيدفع إلى أهم نقاش فكري وسياسي بين هذين التيارين، هي المؤسسة الملكية عن طريق تشكيل لجنة مدونة الأسرة. هذه اللجنة التي ضمت الاتجاهات الفكرية الرئيسية التي أنتجتها المؤسسات الجامعية لمغرب ما بعد الاستقلال، والتي كان عليها أن تجد الصيغة الفكرية المقبولة من جميع الأطراف للإجابة على إشكال سياسي ملموس، هو تغيير قانون الأسرة وملاءمته، من جهة مع الفكر الحديث، ومن جهة أخرى مع المبادئ الدينية. يجب التشديد على أن هذا التوافق الفكري غير المسبوق لم يكن نتاج تقاليد جامعية في حوار متعدد الاتجاهات الفكرية ومتعدد التخصصات، بل إن المؤسسة الملكية هي التي مارست مرة أخرى دورها وبشكل فعال لتحقيقه.

الجامعة والفكر النقدي : اعتبرت الجامعة في الغرب نوعا من «المنطقة الحرة» حيث يمارس الفكر النقدي بدون قيد أو شرط. لقد ساهم هذا الدور الذي لعبته الجامعة في إحداث قفزات فكرية هائلة على امتداد القرن العشرين. إلى أي حد لعبت الجامعة المغربية مثل هذا الدور ؟ وهل ساهمت في خلق نخب فكرية وإنتاج فكر نقدي تسربت آثاره إلى المجتمع والفضاء العام ؟

في المغرب، شكلت الجامعة أيضا «منطقة حرة»، وعرفت هامشا واسعا لممارسة الفكر النقدي، وذلك على عكس باقي الأنظمة السلطوية التي كانت تسعى إلى توظيف الجامعة لبلورة وترسيخ الإيديولوجيا الرسمية من خلال العلوم الاجتماعية والإنسانية. خصوصيات التحديث السياسي في المغرب سمحت للمعارضة بالإنتاج الفكري من صفوف الجامعة، وهذا الإنتاج كان في مجمله، وحتى حكومة التناوب، متعارضا مع الخيارات السياسية والاقتصادية والفكرية التي كانت تتبناها مؤسسات الدولة. كان الأمر كذلك بالنسبة لأهم الأطروحات الفكرية التي أنتجتها الجامعة المغربية في مجالات الاقتصاد والقانون الدستوري والفلسفة والتاريخ. كانت هذه الأطروحات تصل إلى الرأي العام عن طريق جرائد ومجلات ومنشورات التيارات المعارضة، والتي، وإن كانت تتعرض للمنع بين الفينة والأخرى،

وإن اعتقل عدد من منتجيها من مفكري اليسار الراديكالي بالخصوص، إلا أن الدولة كانت تسمح بتداول إنتاجاتهم الفكرية والأدبية في أغلب الأوقات. كنت قد نشرت مقالا عن الحداثة السياسية في المغرب في مجلة «الثقافة المغربية» سنة 2000، يتحدث عن هذه الخاصية للتطور السياسي والفكري في المغرب.

وظائف الجامعة المغربية بين الأمس واليوم : لعل أهم وظيفة اضطلعت بها الجامعة المغربية، خصوصا في الفترة الممتدة من الاستقلال حتى أواخر الثمانينات، هي تكوين الأطر الإدارية والتقنية التي تحتاجها الإدارة العمومية والاقتصاد والمجتمع بصفة عامة، ومن تم، فقد شكلت الجامعة لعدة عقود أداة للارتقاء الاجتماعي، ولعلها ساهمت في تعزيز الطبقة الوسطى. غير أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي يعرفها المغرب منذ الثمانينات من القرن الماضي، وظهور البطالة في أوساط حاملي الشهادات الجامعية، كلها عوامل ألقت بظلال من الشك في قدرة الجامعة المغربية على مواصلة هذا الدور. كيف تنظرون إلى هذا المسار وما هي الآفاق الممكنة في هذا المجال ؟

ظللنا نكرر أن الجامعة تمثل أهم مسارات الارتقاء الاجتماعي، لكننا ربما نبالغ في أهميتها في هذا المجال. فعدد الطلبة المسجلين في الجامعة (وليس الخريجين الذين لا يشكلون إلا نسبة من مجموع المسجلين) لم تتعد حدود 100.000 إلا في منتصف الثمانينات، ولم يصل عدد حاملي الشهادات من الجامعات المغربية سنة 2006 إلا حوالي 60.000 من مجموع عدد السكان، الذي يتجاوز 32 مليون. وسواء أخذنا بالتعريف السخي الذي تبنته دراسات المندوبية السامية للتخطيط للطبقة الوسطى، الذي وصل بمقتضاه حجم هذه الطبقة إلى ما يناهز 16 مليون، أم بتعريفات أقل سخاء، فإننا سنظل بعيدين كل البعد عن عدد خريجي الجامعات، الذين لا يمثلون، في كل الأحول، إلا نسبة ضئيلة من مجموع مكونات الطبقة الوسطى. الفكرة هي أن الجامعة ليست إلا مسارا واحدا ضمن مسارات أخرى أكثر أهمية للارتقاء الاجتماعي. إذا ما اقتصرنا على علاقة الجامعة بالارتقاء الاجتماعي، فإن الجامعة العمومية أصبحت تواجه منافسة لا تتوقف عن النمو للتعليم العالي الخصوصي، الذي يتمكن من التأقلم بسهولة أكبر مع عرض العمل في القطاع الخاص. في نفس الوقت، فإن عرض الوظيفة العمومية لم يعد يستجيب، منذ تبني التقويم الهيكلي في الثمانينات، إلا لنسبة قليلة من خريجي التعليم العمومي، نسبة لا تتعدى سنويا 30% في أعلى المعدلات. إن الإشكال لا يكمن فقط في كون التعليم العمومي يتخلف عن حاجيات سوق التشغيل، ولكن أيضا في أن نسبة من خريجي الجامعات العمومية تفضل الاستقرار الاجتماعي الذي

تضمنه الوظيفة العمومية على المغامرة في تقلبات الشغل في القطاع الخاص. إن خيار الوظيفة العمومية يعكس الطبيعة المحافظة لدى شرائح من المجتمع، والإحساس بعدم الثقة في الاقتصاد الحر، والاحتماء بالدولة من طبيعته غير المستقرة.

الديمغرافيا الطلابية : ما تقولونه عن محدودية أعداد الطلبة المسجلين في الجامعات المغربية، سواء قبل أم بعد الثمانينات من القرن العشرين؛ هو أمر مثير للاستغراب، خصوصا إذا قورن هذا الوضع بالأرقام في بلدان المغرب الكبير، مثل الجزائر التي لها نفس ديمغرافية المغرب، وبالخصوص تونس التي لم يتجاوز أبدا حجم ديمغرافيتها ثلث تعداد سكان المغرب، ومع ذلك تكاد تضم جامعاتها نفس أعداد الطلبة المغاربة. كيف تفسرون ضعف الديمغرافيا الطلابية بالمغرب ؟ هل هناك سياسات عمومية مسؤولة عن هذا الوضع ؟ ما آثار ذلك على التنمية وتطوير الكفاءات المجتمعية بصفة عامة ؟

تخلف وضعية المغرب في مجال التعليم بصفة عامة بجميع فروعه، مقارنة بباقي بلدان المغرب الكبير، باستثناء موريتانيا، مسألة موثقة. تعكسه أيضا مرتبة المغرب في مجال التنمية البشرية حيث في المغرب لا تزال معدلات التعلّم ؛ الشرط الأول للولوج إلى التعليم العالي، متدنية. في التقرير الأخير للتنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية مثلا، كانت نسبة المتعلمين في صفوف البالغين في المغرب في الفترة ما بين 1995-2005 هي 52،3%، بينما في الجزائر كانت تصل إلى 69،9%، وفي تونس إلى 74،3%. هذه الوضعية، هي نتاج السياسات العمومية التي، بالرغم من أنه لا يمكن إغفال إنجازاتها منذ بداية الاستقلال، إلا أن حصيلتها كانت وما تزال أضعف من مثيلاتها الجارات المغاربية. أفسر ذلك بالطابع المحافظ لصناع القرار في المغرب في مطلع الاستقلال، الذين كانوا لا يرون في التعليم الشامل، خاصة بعد أحداث الدار البيضاء سنة 1965، مصدرا لتحقيق التنمية، بل عاملا من عوامل خلخلة البنيات التقليدية الضامنة للاستقرار السياسي. لقد كانت البادية بالخصوص، وحتى عهد قريب، هي التي تدفع تكاليف هذا المقترب المالتوسي الذي يتخوف من التنمية السريعة، ومن التعلم الذي يسمح بتصور بدائل عن الواقع المتخلف. الجزائر وتونس بالمقابل، اعتمدتا على التعليم، باعتباره أحد مكونات التحديث، وبوصفه مصدرا لمشروعية نظاميهما، فاستثمرتا فيه أكثر مما فعل المغرب، وبشكل متواصل منذ حصولهما على الاستقلال. بالرغم من أن المغرب تخلى عن المقترب المالتوسي المحافظ، وتبنى مشاريع تنموية طموحة منذ السنوات العشر الأخيرة بالخصوص، إلا أننا مازلنا ندفع لحد اليوم ثمن ما ضاع من سنوات ثمينة في مجال التعليم، كما في باقي الخدمات الاجتماعية.

الجامعة ورهانات الحاضر : يتضح من مختلف الدراسات والتقارير المخصصة لتطورات التعليم الجامعي على الصعيد العالمي، أن الجامعة أصبحت اليوم في منطقة التقاطع بين مجالات ثلاثة هي السوق، والعلم ومتطلبات الفكر النقدي. هذا يجعل الجامعة تواجه انتظارات مجتمعية متناقضة ومتضاربة : فهي من جهة، مطالبة بضمان تكوين جماهيري للرفع من الكفاءات داخل المجتمع ؛ وفي ذات الوقت، يطلب منها انتقاء النخب وتكوينها. ثم إنها تواجه تحدي إنتاج المعارف الأساسية التي يتطلبها المجتمع، وتطلب منها، وتُطالب، من جهة ثانية، بالمساهمة في مجهود الابتكار استجابة لحاجيات السوق ؛ هذا بالإضافة إلى كونها مطالبة بإبداع فكر نقدي تجاه مختلف السلط. إلى أي حد تهيأت الجامعة المغربية لتلبية هذه المطالب المتضاربة والاضطلاع بوظائف الجامعة الحديثة في القرن الحادي والعشرين ؟

جميع الجامعات على المستوى العالمي تواجه هذه التحديات : التوفيق بين إنتاج العلم، والتجاوب مع متطلبات السوق من أطر ومعرفة عملية وتطوير الفكر النقدي. لكن لكل حالة سياقاتها الاقتصادية والفكرية. بالنسبة للجامعة المغربية، لم تكن وظيفتها الأساسية إنتاج المعرفة من خلال البحث الجامعي، بل توفير الأطر التي تحتاجها الدولة بداية، ثم القطاع الخاص فيما بعد. يمكن اعتبار أن الجامعة المغربية والتعليم العالي الخاص يقومان بهذه المهمة بشكل جيد، بدليل أن المغرب لا يحتاج إلى استيراد الأطر من الخارج، إلا بنسب ضئيلة على الأقل. أما في مستوى البحث العلمي، فبالرغم من الارتفاع الكمي المتزايد في ميزانيته منذ بداية حكومة التناوب، إلا أن هذه الميزانية لا تزال دون مستوى 1% من نسبة الناتج الداخلي الإجمالي. إن الدراسة التقويمية التي أنجزتها وزارة التربية الوطنية مؤخرا حول البحث الجامعي في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، تؤكد التخلف الكبير الذي تعرفه الجامعة المغربية على هذا المستوى. تبقى النقطة الإيجابية في هذه الوضعية المحبطة هي تنامي الوعي بأهمية الموضوع على صعيد كل من المقررين والممارسين. لكن هذا الوعي يتوقف عند الحاجة للبحث العلمي المرتبط بالسوق، ولا يهتم بتطوير وتشجيع الفكر النقدي. إن العلوم الاجتماعية والإنسانية، والآداب والفنون، وهي مجالات أساسية في تطوير الفكر النقدي والإبداع والخلق، ما زالت لا تحظى بالاعتراف المستحق ولا بالتشجيع الضروري من مقرري السياسة الجامعية.

الجامعة ومجتمع المعرفة : في سياق اقتصادي دولي يتسم بعولمة المبادلات التجارية، لم يعد ممكنا للمغرب الاكتفاء بالتميز الذي كانت تشكله مواده الأولية وانخفاض تكلفة يده العاملة. فاستراتيجيات المنافسة الدولية تتخذ اليوم منحى متسارعا تتحدد وتيرته بالابتكار والبحث العلمي. لقد صار إنتاج الأفكار والبضائع الجديدة الأكثر فعالية، المحدد الأول للنجاح الاقتصادي. إلى أي مدى يساهم نظامنا الجامعي في التنافس المعرفي-الاقتصادي العالمي ؟ وما السبيل للارتقاء به إلى مستوى التحديات الحاضرة ؟

الاقتصاد المعولم يتسم بالتقلبات السريعة، ليس فقط بسبب الابتكارات المتجددة والتنوع المتواصل لمجالات الاستثمارات، لكن أيضا بسبب الأزمات المفاجئة، على غرار الأزمة المالية التي اندلعت من الأسواق المالية الأمريكية منذ بضعة أشهر، أو في الأسواق الخليجية حاليا (دجنبر 2009)، وما يمكن أن يحدث من مفاجآت غير متوقعة في أي لحظة. إن اللاستقرار أصبح خاصية من خصائص الاقتصاد المعولم، بما يخلفه ذلك من انعكاس على سوق الشغل والطلب على الخبرات الضرورية للحاجات الآنية. هذه التقلبات المتواصلة، متعارضة مع التراكم المعرفي الذي ظل التعليم الجامعي يسعى إلى أن يحققه، ومع التقاليد الأكاديمية التي يُتوقع من المؤسسات الجامعية أن ترسخها وتحترمها. إن الاقتصاد المعولم يخلق تحديا إضافيا للمعرفة الجامعية، يتمثل في ضرورة الإسراع في التأقلم مع التقلبات المتسارعة، وفي نفس الوقت، الحفاظ على التأني الضروري للتأمل الفكري الرصين. هذه الوضعية تتطلب ابتكار تخصصات متنوعة، وبسرعة، لمواكبة التقلبات، ولكن في نفس الوقت، العمل على عدم التخلي عن المعارف التي تضمن حماية التراكم المعرفي، والتواصل مع التراث التاريخي المحلي والوطني والعالمي. إن هذه المعارف التي قد تبدو للبعض متنافية مع متطلبات السوق، تلعب دورا لا غنى عنه لمواجهة الأسئلة الوجودية التي يطرحها الواقع المعولم الدائم التقلب والمحيّر. هذا الدور، وعلى عكس سلع السوق، لا يمكن استيراده من الخارج في علب جاهزة.

الجامعة وتنافس المنظومات الجامعية الدولية : توجد الجامعة المغربية اليوم أمام تحدي الانخراط والتفاعل مع محيط دولي يتميز بتوحيد معايير التكوين دوليا. لقد بين تقرير جامعة شانغاي الخاص بتقويم الأنظمة الجامعية على المستوى الدولي، أن الجامعات الناجحة هي تلك التي تتوافر على مركبات جامعية ضخمة، وعلى موارد وإمكانيات هائلة تفيد في إنتاج المعرفة ونشر ثمارها ؟ ألا يتناقض هذا مع المسار الذي اتخذه النظام الجامعي المغربي منذ أزيد من عقدين بإحداث مركبات جامعية صغيرة موزعة عبر مختلف المدن، مما يؤدي إلى تشتيت الموارد وتكرار الأنماط التكوينية (كليات الآداب والحقوق نموذجا) ؟

لدينا في المغرب تجارب متنوعة فيما يتعلق بحجم الجامعات العمومية ومواقعها، ولا أعرف إن كانت هناك أبحاث أنجزت في المغرب حول العلاقة بين حجم الجامعات وإنجازاتها في مجال البحث العلمي أو بالنسبة لمستوى التحصيل لدى الطلبة. لكنني لا أعتقد أن هناك فرقا نوعيا بين الجامعات بسبب التخلف العام في مجال البحث، وأيضا بسبب التشابه في المواد المدرسَّة ومناهج التدريس. لو أضفنا إلى المقارنة التعليم العالي الخصوصي، فلا شك أنه سيكون له تفوق في تهيئ خريجيه لحاجيات السوق، لكنه يقتصر على تخصصات محدودة، مقارنة بتنوع تخصصات التعليم العمومي. كما أن التعليم الخصوصي يعتمد بشكل كبير على أساتذة التعليم العمومي وخبرتهم وأبحاثهم. على سبيل المقارنة مع تجارب دول أخرى، فإن معاينتي للجامعات الأمريكية مثلا، تؤكد لي أن جودة التعليم والبحث لا علاقة لها بحجم الجامعة ولا بموقعها الجغرافي. إن هناك جامعات مشهورة بالقيمة العلمية لجامعييها بالرغم من صغر حجمها وقلة عدد طلابها وموقعها البعيد عن التجمعات الحضرية. هذا التنوع في حجم الجامعات في الولايات المتحدة، يسمح للأستاذة وللطلبة أن يختاروا البيئة التي تستجيب لحاجاتهم وشروطهم الخاصة التي تساعدهم على التحصيل والبحث. كما أن توافر تكنولوجيا الاتصال يعمل باستمرار على تقليص الفوارق في الشروط المادية للتعلم بين الجامعات الصغرى والكبرى.

موضوع آخر لا أعتقد أنه حظي بالاهتمام المطلوب لدينا هو ظروف الحياة اليومية للطالب، والتي لا تقتصر فقط على أدوات التعلم، بل تشمل وبشكل أساسي التنشئة الاجتماعية في الجامعة، وعلاقة الطلبة ببعضهم، والتحولات التي يمر بها الطالب في فترة الانفصال عن أسرته ومدينته أو قريته إلى فضاء الجامعة المتعدد الثقافات واللغات واللهجات والمعتقدات والتقاليد. إن الثقافة والقيم التي يتلقاها الطالب في ممارسة الحياة اليومية الجامعية خارج الفصل، لا تقل أهمية عن المعرفة الجامعية، ونحن في حاجة إلى مواكبتها عن طريق البحث الأكاديمي.

استقلالية الجامعة : هناك أيضا نقاش علمي حول موضوع استقلالية الجامعة. نريد أن نعرف منكم ماذا يعني هذا الشعار وما هو مضمونه في التجربة المغربية ؟ ثم إنه إلى جانب ذلك، تطرح قضايا تمويل التعليم الجامعي، والعلاقة بالقطاع الخاص والفاعلين الاقتصاديين والانفتاح على المحيط المجتمعي العام. كيف تنظرون إلى هذه الموضوعات في السياق المغربي وعلى ضوء التجارب الأجنبية ؟

هناك جانبان للاستقلالية، أولهما الاستقلالية الفكرية، التي تعني توفر المؤسسات الجامعية على أكبر قدر من الحرية في التفكير والبحث والتعبير. لدينا تقاليد في استقلالية فكرية نسبية للجامعة، لكنها في حاجة إلى أن تترسخ من خلال الاعتراف بالحاجة الضرورية والمؤكدة إليها في عالم اليوم، وأيضا عن طريق الاعتراف بوجود ممارسات متنافية مع هذا المبدأ، والتي تكون ضحيتها مشاريع أبحاث لا تنجز بسبب غياب هذا التأكيد الضروري على أهمية حرية البحث والتحصيل على المستوى الجامعي بالخصوص. الجانب الثاني هو الاستقلالية المالية، التي تهم تقليص الإجراءات البيروقراطية التي تعرقل عملية اتخاذ القرارات من طرف المؤسسات الجامعية وتطبيق برامجها بالسرعة التي يتطلبها التنفيذ العملي والفعال. كما أنها تهم مصادر التمويل وتنويع هذه المصادر، لكي لا تبقى محصورة فقط في مستوى وزارة التعليم وفي مستوى الدولة، بل من خلال توسيعها لتشمل القطاع الخاص والتمويل الخارجي. لدينا تجارب متنوعة لكل هذه المصادر في المغرب، ولا يزال التراكم المحدود لهذه التجارب لا يسمح بإجراء مقارنات مهمة بعد. لكن تجارب دول أخرى تبرز أنه في الوقت الذي تصبح فيه تعددية موارد الجامعات واقعا يتسع عبر العالم، فإن لكل مصدر إيجابياته وسلبياته. التمويل من قطاعات حكومية يتميز بالاستقرار، لكنه يخضع لإجراءات إدارية تحد من فعاليته. تمويل القطاع الخاص يبقى محدودا في التخصصات ذات المردودية المادية على الآماد القريبة، لكنه يتسم بفعالية في التدبير والتسيير. إذا كان التمويل الدولي سخيا أحيانا، فإنه يكون مرتبطا بشروط تحد من استقلالية اتخاذ القرار على مستوى المؤسسات والجامعات المعنية. أمام هذا الواقع الذي لا يمكن القفز عليه، فإننا نلاحظ أن تقسيما للعمل يترسخ مع تراكم التجارب، بين المؤسسات الجامعية حسب تنوع مصادر تمويلها. لكن يجب التنبيه إلى أن التمويل العمومي هو وحده المضمون لحماية التخصصات والأبحاث الجامعية التي لا تستجيب لشروط السوق، خاصة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب. فبالإضافة إلى الأهمية القصوى لهذه المجالات على مستوى الهويات وتأسيس شروط فهم الذات والحوار مع الآخر والبحث عن تجاوز الواقع، فإن دورها العملي مؤكد، لكنه لا يظهر بشكل مباشر وفي الأمد القصير.

الجامعة والنموذج الليبرالي الجديد : يرى بعض الباحثين (انظر مقالة كريستين موسلين ضمن مواد هذا العدد) أن هناك توجها عالميا نحو خلق سوق دولية للتعليم العالي، وأن هذا التوجه القوي يعمل على إخضاع الجامعة لمنطق ونموذج الاقتصاد الليبرالي الجديد، مما قد يؤدي في المدى المتوسط إلى ترويض الوظيفة النقدية للجامعة وتحييد دورها في الحياة الاجتماعية والسياسية. هل توافق على مثل هذه القراءة ؟

العولمة في مرحلتها الحالية، كما كانت في مراحلها السابقة، تخلق تحديات وإشكالات حقيقية أمام الجامعات على المستوى الوطني، ولكنها في نفس الوقت، توفر فرصا وإمكانيات جديدة غير مسبوقة للاستفادة من المعارف والتجارب عبر مختلف أرجاء العالم. ما يميز العولمة اليوم عما سبقها هي السرعة الهائلة في انتقال المعلومات والخدمات، واستمرار تطور تكنولوجيا الاتصال وتراجع أثمانها بشكل يقلص من اللامساواة في إمكانية تملكها وتوظيفها. يمكن القول مثلا، إن الباحثين المغاربة يتمتعون بفرص الولوج إلى المعلومات من مواقعهم في المغرب، بسهولة أكبر من أي وقت مضى. هذا لا يعني نهاية اللاتكافؤ بين المركز والهوامش على الصعيد العالمي في ظروف البحث الجامعي، لكن الوضعية اليوم تسمح بتحقيق تقدم أكبر، اعتمادا على موارد أقل مما كان يتطلبه الأمر في السابق. أعطي مثالا على ذلك، المكتبات الإلكترونية عبر العالم، التي يمكن الولوج إليها عبر اشتراكات تقلص بشكل كبير تكاليف الأسفار التي كانت تتطلبها ضرورة الزيارات الفعلية في الماضي. ركزت على هذا الموضوع باعتباره نموذجا لأحد الجوانب الإيجابية للعولمة حاليا. لكن العولمة كما يبين سؤالكم تحدث في ظل الاقتصاد الليبرالي الذي يجعل من الربح القيمة الأسمى والمعيار الأول في تقويم النجاح والتقدم، والذي، بالرغم من الفرص التي يتيحها، فإنه أيضا يتعارض مع فكرة المساواة، بل إنه يطور أشكالا جديدة من الفوارق، سواء على المستوى المحلي، أو الوطني، أو الدولي، لكون مجالات تحقيق الربح انتقائية ومتقلبة وغير صبورة، ولا تخلو من النهم والرغبة في التوسع وترسيخ الهيمنة. لقد ذكّرتُ في إطار الإجابة عن السؤال السابق باستمرار الحاجة إلى التمويل العمومي لسد الفراغات التي تتركها حسابات السوق الحرة في مجال التعليم الجامعي. أريد أن أشير إلى أن تجارب الجامعات الأمريكية الخاصة لا تؤكد هذه التخوفات التي أشير إليها، بل على العكس من ذلك، فالعديد منها تبقى رائدة على الصعيد العالمي ليس فقط في تطوير التخصصات غير المربحة ماديا بشكل مباشر، كالآداب والعلوم الإنسانية والفنون والعلوم الاجتماعية، بل وفي تمويل مشاريع الأبحاث ذات الإشعاع الواسع في هذه المجالات من مؤسسات مرتبطة بالقطاع الخاص. لكن هذه الوضعية تبقى نتاج تطور استثنائي هائل للرأسمالية الأمريكية، ولتقاليد ثقافية راسخة تمثلها مبادرات دعم ورعاية الخواص للفنون والمؤسسات التعليمية. في الوقت الذي من المحتمل أن تبرز فيه هذه المبادرات في دول وثقافات أخرى، بل ويتوجب البحث عن وسائل تشجيعها وتطويرها في بلدنا، فإنه من غير المتوقع أن تصل في الأمد القريب إلى مستوى تعويض مسؤولية الدولة في هذه المجالات.